رأي القدس

الاعلام العربي وحرية التعبير

■ يواجه الاعلام العربي أسوأ مراحله هذه الايام، حيث تتعاظم ضده الضغوط من مختلف الجهات لكبح جماح حريته الوليدة التي ما زالت «نطفة»، وتدجينه في خدمة مشاريع الهيمنة الامريكية الزاحفة على المنطقة وما تفرزه من حروب.

ففي اليوم العالمي لحريات التعبير تبدو الصورة كئيبة للغاية في عالمنا العربي، حيث يسود لون واحد من الاعلام، وتبدو التعددية الاعلامية مثل زميلاتها السياسية مجرد اضغاث احلام.

منظمة صحافيين بلا حدود اعلنت امس ان العام المنصرم كان اكثر الاعوام بؤسا على صعيد الصحافة والصحافيين، فقد سقط 63 صحافيا شهداء وهم يؤدون واجبهم في نقل الحقيقة، او الجزء الاكبر منها الى اوسع نطاق ممكن من القراء والمشاهدين والمستمعين، كما تعرض في الوقت نفسه اكثر من 1300 صحافي للاعتداء والاضطهاد والاعتقال.

الارقام مرعبة بكل المقاييس، ولكن ما هو مرعب اكثر ان نصف عدد الضحايا على الاقل هم اما من الصحافيين العرب، او الاجانب الذين قتلوا بسبب الاوضاع المتدهورة في العراق، وعلى رأسهم الزميلة اطوار بهجت مراسلة «العربية» الفضائية، وقبلها قناة «الجزيرة»، والزميلان المبدعان سمير قصير وجبران تويني.

فالعراق الجديد اصبح مقبرة للحريات مثلما هو مقبرة للصحافيين، حيث بات الصحافي مقتولا لا محالة، دون ان يعرف قاتله، فتارة يكون القاتل هو القوات الامريكية المحتلة، وتارة اخرى الارهاب التابع لها، او التابع للارهاب الآخر المضاد.

الاعلام العربي يواجه مختلف انواع القمع، ويواجه ايضا محاولات التسطيح والتسخيف، التي تتمثل في فضائيات تتناسل وتتناسخ بشكل لافت للانتباه.

احدث الارقام تشير الى وجود 250 فضائية عربية، ثلاث عشرة منها اخبارية، اما الباقي فينقسم الى ثلاث فئات، اولاها قنوات الترفيه، وثانيتها قنوات الرياضة، وثالثتها قنوات اسلامية.

الاصناف الثلاثة تلتقي على قاسم مشترك واحد، وهو التركيز على الاجيال الجديدة من الشباب العربي، واغراقه في الملذات الاستهلاكية وابعاده بالكامل عن قضايا امته الجدية والمصيرية.

واذا كان هدف قنوات الترفيه والخلاعة واضحا وملموسا، فان بعض القنوات الاسلامية تملك أجندات لا تقل خطورة، تتلخص ظاهريا في تسويق الاسلام «المعتدل» وباطنيا في توظيف الدين من اجل ابعاد المسلمين، والشبان منهم عن نصرة القضايا العربية والاسلامية، مثل قضايا فلسطين والعراق وافغانستان وغيرها.

ومن المفارقة ان الاسلام الحالي الذي يعتبر متطرفا في المنظور الامريكي كان يعتبر اسلاما في قمة الاعتدال عندما قاتل الى جانب القوات الامريكية في افغانستان لتحريرها من القوات السوفييتية المحتلة. فمعيار الاعتدال والتطرف هو مدى الوقوف مع مشاريع الهيمنة الامريكية في فلسطين والعراق وافغانستان والمنطقة والانظمة العربية المنخرطة فيها او معارضتها.

الاعلام العربي لا يمكن ان يكون حرا طالما غابت الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علاوة على حريات حقوق الانسان. فطالما غابت الديمقراطية والانتخابات النزيهة الحرة، والقضاء العادل المستقل، والفصل الكامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، فان حرية التعبير في الوطن العربي ستظل من المحرمات، وان وجدت في بعض الاماكن فهي ناقصة او مؤقتة، وفي اطار اجندة خاصة.

إيران والشرق في عين العاصفة من جديد

د. بشير موسى نافع *

■ ثمة دلالتان هامتان حملهما الإعلان الإيراني عن النجاح في عملية تخصيب اليورانيوم. الأولى، ان إيران قد اكتسبت بالفعل الخبرة العلمية الضرورية للتخصيب، والثانية، ان هذه العملية أنجزت بتشغيل 164 جهاز طرد مركزي. الخبرة العلمية المكتسبة لا يمكن اقتلاعها، حتى إن تعرضت إيران لقصف شامل ومدمر، أو استخدم السلاح النووي في هذا القصف. الخبرة العلمية لا تلغى من عقول البشر بتدمير المنشآت والمعامل. أما الإعلان عن تشغيل عدد محدود من أجهزة الطرد المركزي فيحمل دلالات من نوع آخر. ولفهم هذه الدلالات لا بد من الإشارة إلى الجانب العلمي لعملية التخصيب. إذ ان عدد الأجهزة التي ستنجح إيران في الحصول عليها وتشغيلها، سيكون عاملاً هاماً، بين عوامل قليلة أخرى، ستحدد ما إن كانت إيران والولايات المتحدة تسيران نحو المواجهة.

يتواجد اليورانيوم القابل للانشطار، والذي يمكن استخدامه في المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء (مثلاً)، أو لصناعة القنبلة النووية، بنسبة ضئيلة جداً في خام اليورانيوم المستخلص من الطبيعة. وللحصول على هذا الصنف من اليورانيوم لابد من فصله عن الصنف الآخر الذي يشكل النسبة الأكبر من اليورانيوم الخام. هناك بالطبع أكثر من طريقة للفصل، وهي العملية التي تسمى بالتخصيب، ويبدو ان الإيرانيين قد اعتمدوا التخصيب باستخدام أجهزة الطرد المركزي المتصلة. عدد الأجهزة الذي أعلن الإيرانيون عن تشغيله حتى الآن يكفي للحصول على نسبة تخصيب لا تزيد عن ثلاثة ونصف بالمئة، وهي النسبة الكافية لاستخدام اليورانيوم في مفاعلات توليد الكهرباء ولأهداف سلمية أخرى. أما إن كان الهدف صناعة قنبلة نووية فلا بد ان تصل نسبة التخصيب إلى حوالي التسعين بالمائة، وهو ما يتطلب عدداً أكبر من أجهزة الطرد المركزي، قد يصل إلى الألف جهاز. بـ 164 جهاز لن يحصل الإيرانيون على كمية كافية لصناعة القنبلة النووية قبل عشرين عاماً، وهو مسار غير عملي بالتأكيد مما يرجح صدقية الإعلان الإيراني الأولي حول الأهداف السلمية للمشروع. ولعل هذا ما دفع الناطق باسم البيت الأبيض إلى التعليق على الإعلان الإيراني بنجاح عملية التخصيب بأنه لا يشكل مصدراً لزيادة القلق في واشنطن. ما يمكن ان يرفع من مستوى القلق الأمريكي والإسرائيلي هو توفر دليل قاطع على وجود مئات أخرى من أجهزة الطرد المركزي في حوزة الإيرانيين، تشغل بالفعل أو يمكن تشغيلها بكفاءة للدفع بعملية التخصيب إلى نسب أعلى.

مثل هذا الدليل قدمه تقرير رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية السيد البرادعي لمجلس الأمن في الأسبوع الماضي. فقد أشار البرادعي في تقريره إلى ان هناك تحضيرات إيرانية لتشغيل 328 جهاز طرد مركزي إضافية، وهو ما يوحي بأن إيران تمتلك عدداً من الأجهزة أكبر بكثير مما كان يظن. كم هو عدد اجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها إيران، وما هو مستوى كفاءة هذه الأجهزة؟ لا أحد يعلم على وجه اليقين. ولكن البرادعي أشار أيضاً في تقريره إلى غموض العلاقة بين ما هو مدني وما هو عسكري في البرنامج الإيراني، حتى فيما يتعلق بالوضع الحالي للبرنامج. حق إيران في تطوير برنامج نووي للاستخدام السلمي هو حق تكفله الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وليس للمجتمع الدولي في هذه الحالة إلا طلب تنظيم وتسهيل إجراءات رقابة طويلة الأجل للمشروع الإيراني. أما إن انتقل القرار الإيراني إلى إنتاج سلاح نووي، فليس على طهران سوى الانسحاب من الالتزامات المترتبة على الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها في هذا الشأن. هذا هو الأمر ببساطة في الأحوال العادية، فالسلاح النووي الإيراني لا يمكن ان يشكل خطراً على الولايات المتحدة أو على مصالحها في المنطقة، طالما ان الولايات المتحدة تستطيع في حال استخدمت إيران السلاح النووي محو المدن الإيرانية جميعها عن وجه الأرض. امتلاك السلاح النووي سيكون مجرد أداة ردع نهائية في حال تعرضت إيران نفسها لعدوان صارخ وكبير وغير متكافئ. ولكن الظروف المحيطة بإيران ليست ظروفاً عادية على أي وجه من الوجوه، ليس فقط لأن إيران تقع وسط بحيرة النفط الأهم في الكرة الأرضية، أو أنها أحد أكبر بلدان المشرق العربي ـ الإسلامي، المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم كله، إنما أيضاً لوجود الدولة العبرية في الجوار. وهذه هي عقدة العقد في نظام (أو عدم وجود نظام) العلاقات السائدة في المشرق.

يشكل المشروع النووي الإيراني تهديداً للدولة العبرية، بمعنى ان امتلاك إيران للسلاح النووي يمنحها إمكانية الردع، يكسر الاحتكار الإسرائيلي لهذا السلاح، ويشجع دولاً أخرى في المنطقة على اتباع النهج الإيراني. وإن وضعنا في الاعتبار التماهي المتزايد منذ بداية التسعينات بين السياسة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية، فلنا ان نتصور مستوى التصعيد الذي تعيشه المنطقة. المنطقة وليس إيران فقط. فسواء أرادت القوى الكبرى أم لم ترد، وسواء رغبت الأنظمة الحاكمة في هذا المجال الممتد من كابل إلى القاهرة ومن أنقرة إلى صنعاء أم لم ترغب، فإن انفجاراً في طهران لابد ان يسمع صداه في أغلب العواصم المجاورة. هذا بدون أخذ الوضع العراقي في الاعتبار، أما والعراق على ما هو عليه فسرعان ما سيتحول الانفجار إلى عاصفة من الدمار.

تقوم الحسابات الأمريكية على ان الوضع الحالي لا يستدعي ضربة عاجلة لإيران، فلا الرأي العام الأمريكي ولا الرأي العام العالمي على استعداد لتقبل إشعال نار جديدة في الشرق الأوسط بعد مغامرة العراق الفاشلة. كما ان الوجود الأمريكي العسكري في العراق على درجة من الانتشار بحيث يسهل استهدافه، إن قررت طهران الرد في الساحة العراقية. وبالنظر إلى ان الأمريكيين يواجهون بالفعل مقاومة عراقية صلبة في بغداد والمناطق العربية السنية، فإن إضافة قوة جديدة إلى قوى المقاومة الحالية، مدعومة من دولة إقليمية رئيسية، سيضع القوات الأمريكية في موضع بالغ الصعوبة ويثير الرأي العام الامريكي على قيادته. من ناحية أخرى، تواجه الدولة العبرية مخاطر مضاعفة بفعل نتائج الانتخابات الفلسطينية، وفشل المتغيرات اللبنانية في تجريد حزب الله من سلاحه. إضافة إلى ذلك كله، فإن الارتفاع الهائل في أسعار النفط خلال الشهور القليلة الماضية دفع الاقتصاد العالمي إلى حافة الهاوية، وقد تؤدي أزمة جديدة في الشرق الأوسط إلى المزيد من ارتفاع الأسعار وإلى تخبط اقتصادي عالمي واسع النطاق، تحمل السياسة الأمريكية مسؤوليته.

الخيار الأمريكي الحالي يميل على الأرجح إلى الانتظار ومحاولة استغلال عامل الزمن لتحقيق مجموعة أهداف: التوكيد على التهديد البالغ الذي تمثله إيران للمصالح الأمريكية، وتقديم إيران للرأي العام الأمريكي والعالمي باعتبارها الطرف المتعنت، الرافض كل جهود التوصل إلى حل دبلوماسي لمسألة النشاط النووي، إقناع الحلفاء الأوروبيين بالتبني الكامل للسياسة الأمريكية، وإقناع روسيا والصين بعدم معارضة هذه السياسة، كسب تأييد عربي واسع لخطة توجيه ضربة عسكرية لإيران، التعامل مع تعقيدات الوضع الفلسطيني الناجمة عن تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، وإضعاف حزب الله بإحكام حالة من الحصار اللبناني حوله. والأهم من ذلك، بالطبع، ترتيب الوضع العراقي الداخلي بحيث يسمح بانسحاب أمريكي جزئي، يساعد على تخفيف حالة انتشار القوات الأمريكية بدون أن يضعف من الثقل الاستراتيجي الأمريكي في العراق. توفر هذه الشروط، أو أغلبها، سيضع الإدارة الأمريكية في موضع قوي، ويدفع باتجاه ضربة لإيران.

بيد ان الأمور قد لا تسير كما يأمل صانع القرار الأمريكي. الوضع العراقي قد يزداد تدهوراً، كما ان الآمال في بناء جيش وقوى أمن عراقية موالية للنظام الجديد قد تثبت أنها آمال مبالغ فيها إلى حد كبير. وفي هذه الحالة ستتفاقم أزمة التورط الأميركي في العراق (خاصة بعد انسحاب المزيد من القوات الحليفة هذا العام)، أو ان تعترف واشنطن بالهزيمة وتبادر إلى انسحاب مبكر بغض النظر عن المصير الذي سيواجهه العراق الجديد. وفي حال تضاءلت احتمالات توفر الأدلة على تورط سوري في اغتيال الرئيس الحريري، واستمر الاضطراب في مواقف خصوم سورية في لبنان، فقد يثبت حزب الله أنه قوة تستعصي على الحصار. أما الوضع الفلسطيني الناجم عن تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، فربما كان أكثر تعقيداً مما يظن كثيرون في واشنطن والمنطقة، إذ ان إسقاط الحكومة الحالية بفعل سياسة متضافرة من الحصار والتجويع والتآمر قد يدخل الوضع الفلسطيني باتجاه أزمة لا مخرج منها، بما في ذلك العجز عن تشكيل حكومة بديلة، فشل عقد انتخابات تشريعية مبكرة، وربما حتى انهيار السلطة الفلسطينية بكاملها.

على نحو لم يكن من الممكن تصوره قبل عام أو عامين، يتداخل الملف النووي الإيراني تداخلاً لا ينفصم مع شؤون وتعقيدات المنطقة الأخرى. وهو تداخل يشكل نوعاً من العبء على طهران، كما يشكل رصيد قوة لها. ما سيفصل بين العبء والرصيد هو الطريقة التي ستتعامل بها طهران مع تعقيدات وشؤون المنطقة الأخرى، والطريقة التي ستنظر بها القوى الاقليمية المجاورة للملف النووي الإيراني. بعض من الأسئلة الهامة يتعلق بالسياسة الإيرانية في العراق، والرؤية العربية والتركية للسياسة الإيرانية في العراق. ففي فلسطين ولبنان، تنهج طهران سياسة عثمانية، تتجلى في تضامن إسلامي وثيق وانحياز للقوى الشعبية ودفاع عن حقوق شعوب المنطقة وثوابتها الوطنية. ولكن السياسة الإيرانية في العراق تبدو أقرب إلى السياسة الصفوية، حيث تقدم المصلحة الإيرانية القومية الضيقة على مصالح العراق وثوابته ووحدة شعبه وأرضه. هذا التباين بين السياسية الإيرانية تجاه لبنان وفلسطين من ناحية، والعراق من ناحية أخرى، لم يشكل قلقاً كبيراً لطهران حتى الآن، ولكنه يثير أسئلة متزايدة بمرور الوقت وتفاقم الأوضاع داخل العراق. وسرعان ما ستنعكس هذه الأسئلة على منظار الشارع العربي والإسلامي لإيران، وعلى موقف أنقرة والعواصم العربية الأخرى المعنية من التدافع المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

بيد ان الأسئلة لا تقتصر على الوضع الإيراني، بل تتعلق في جلها بالتقدير الأمريكي للموقف. في مقابلة أجريت مؤخراً مع يورغن هبرماس، أشار الفيلسوف الألماني، أحد الحراس الكبار لميراث التنوير والعقلانية الأوروبية، إلى ان العالم يموج بالرفض لنظام القطب الواحد. ما يريد هبرماس قوله ان سيطرة دولة واحدة على الشأن العالمي، مهما بلغت قوة وموارد هذه الدولة، يخالف طبيعة العالم ومنطق الأشياء، وان التصميم على فرض هذه السيطرة لن يدفع العالم إلا إلى الكوارث. ومنذ ان قامت الولايات المتحدة بغزو العراق، في مواجهة معارضة عالمية واسعة النطاق، تجر السياسة الأمريكية في المشرق العربي ـ الإسلامي في ذيلها كارثة تلو الأخرى. في النهاية، وبالرغم من تزايد الأدلة على خطأ التقدير الأمريكي للموقف في العراق وفلسطين ولبنان، فقد تقوم واشنطن بالفعل بقصف إيران. ولكن المنطقة ستكون في وضع أسوأ بكثير في الصباح التالي لهذا القصف مما كانت عليه في اليوم السابق. هذا مع كون الأمور هي في راهنها بالغة السوء، سواء بالنسبة للمنطقة وشعوبها أو بالنسبة للمصالح الأمريكية.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

دارفور مضمار الصراع بين السودان والولايات المتحدة

د. يوسف نور عوض *

■ لماذا قامت حكومة الإنقاذ بانقلاب عام 1989؟

الإجابة المباشرة لهذه السؤال هي انها ارادت ان تؤسس لنظام اسلامي اطلقت عليه اسم المشروع الحضاري.

وفي البداية نقول، يحق لكل جماعة ان تنادي بما تطمح إليه وان تصل إلى السلطة لتحقيق أهدافها بالطرق المشروعة، فهل وصلت الحكومة السودانية إلى السلطة بهذه الطريقة؟

الإجابة لا، لأن حكومة الإنقاذ وصلت عن طريق الإنقلاب الذي يرى الكثيرون انه كان الأسلوب المفضل في مرحلة من المراحل، ولكن هل استطاعت حكومة الإنقاذ ان تؤسس مشروعها الحضاري؟

هنا لا بد أن ننظر إلى الأمر من زاويتين، الأولى تتعلق بقدرة النظام على تأسيس المشروع الاسلامي وشكل هذا المشروع والثانية تتعلق بجدية النظام في تأسيس مشروعه الإسلامي.

وبالنسبة للمسالة الأولى نتساءل، لماذا يكون السودان وحده دون الدول العربية والإسلامية هو المؤهل والقادر على تأسيس هذا المشروع، فهل السودان يملك خيرة العلماء القادرين على استنباط الاساس الذي يقوم عليه هذا المشروع الحضاري؟ وهل الدول العربية والإسلامية أقل خبرة وقدرة على تأسيس مثل هذا النظام بينما السودان وحده هو القادر والمؤهل لتنفيذ مثل هذا المشروع؟

الإجابة على تلك التساؤلات لا تحتاج إلى كبير جهد ولكن حتى لو كانت كلها بالنفي، فهناك من يقول إن السودان ليس أكثر هذه البلدان تأهيلا وهو فقط أكثرها اشواقا، والرد على من يقول ذلك هو هل تؤسس الدول على الاشواق وحدها؟ وهل أخذ القائمون على المشروع الحضاري بكل الاختلافات العرقية والعنصرية والدينية التي تقف في طريق مشروعهم الحضاري؟

الإجابة بكل تأكيد لا، والدليل على ذلك هو رفعهم الرايات البيضاء في أول اختبار لهم في جنوب السودان حيث اندفعوا يقبلون حلا يتعارض تماما مع فكرة المشروع الحضاري الذي يدعون إليه.

وها هم يكررون التجربة نفسها في إقليم دارفور حيث وجدوا أنفسهم بحاجة إلى تقديم تنازلات عن شيء لا يملكونه وهم سائرون في هذا الإتجاه لوضع لبنات جديدة في اتجاه تقسيم السودان، و ما عادوا يفكرون في الأخطار التي تحدق بالوطن بقدر ما يفكرون في الإبقاء على النظام، ليس من أجل تحقيق أهداف المشروع بل من أجل حماية السلطان.

وإذا توقفنا عند المسألة الثانية التي تتعلق بجدية النظام في تحقيق مشروعه وجدنا جانبا آخر من الخلل، ذلك أن النظام لم يكن مؤهلا من الناحية الفكرية أو النظرية كي يضع اساسا لحكم اسلامي في السودان. وكل ما لديه جماعات عملت في اطار التنظيمات السياسية وعندما أتت إليها السلطة استقطبت كل عناصرها وسلمتها الإدارة والمؤسسات غير عابئة بمصير مئات الآلاف من العمال والموظفين الذين شردوا من وظائفهم بغير وجه حق، وأصبحت الدولة في معظمها نظاما للسلب والنهب بحيث يتحدث الناس عن أموال تفوق الخيال نهبت ووضعت في مصارف أجنبية وأكثر ما يخشاه المتحكمون في النظام أن يخضعوا للمحاسبة التي تظهر جميع أنواع الفساد التي ظلت سائدة، أو أن يصل الأعداء إلى الأماكن التي تودع فيها أموالهم بحيث تذهب كل جهودهم هباء.

وربما كان ما ذهبنا إليه امر طبيعي في كثير من دول العالم العربي التي تسيطر عليها نظم شمولية ويستقر الفساد في أركانها ولكن السودان دخل مرحلة جديدة هي مرحلة التفكيك وهو من أكثر البلدان تأهيلا لها بسبب الثقافة العنصرية السائدة فيه. ومن الغريب أنه مرت حقبة على السودان كانت النزعات الشوفينية والعنصرية فيه تمارس من بعض قبائل شمال السودان على القبائل الجنوبية والغربية ولكن انعكس الوضع الآن، واصبحت العنصرية نزعة سائدة عند كل الاتجاهات سواء في الغرب أو الجنوب وهي تحمل الشمال كل اسباب الفقر والتخلف على الرغم من أنه لا يوجد دليل واحد على ان الشمال نهب شيئا من ثروات الجنوب أو الغرب، او أنه يملك أي شيء يمكن أن يكون سببا للنزاعات بينه وبين الأقاليم التي استهوتها عبارة تقاسم الثروة والسلطة، والمؤسف هو أن كثيرا من القبائل في جنوب السودان وغربه خدعت بموقف الولايات المتحدة وأوروبا حين اعتبرت موقفهما داعما لها ويجب ان تستثمره دون أن تدرك أن موقف العالم الغربي بعامة يأتي من منظور العداء للدول العربية والإسلامية والرغبة في تفكيك السودان لإضعاف مصر وغيرها من الدول العربية لصالح دولة الكيان الصهيوني في اسرائيل.

وإذا نظرنا إلى مسألة دارفور وجدناها في معظمها مهزلة سياسية كبرى تفتقر إلى الاساس الذي تقوم عليه ذلك أن دارفور ليست بأي حال من الأحوال إقليما منعزلا نائيا يخضع لجرائم الحكومة أو الجنجويد فأهل دارفور موجودون في كل مكان في السودان وهم من أكثر أهل السودان مشاركة في الحكم والإدارة والمؤسسات العامة وبالتالي لا يمكن أن يوصفوا بانهم مهمشون إلا إذا كان هذا الوصف ينطبق على أهل السودان جميعهم. ومن جانب آخر فإن الحكومة لا تملك موارد خاصة تستأثر بها عن معظم أهل السودان لأن هذا البلد ليس حديثا بحيث يمكن أن نقول إن الحكومة تجبي الضرائب من كل الأقاليم وتسخرها لمصلحتها أو لمصلحة أقاليم معينة. على حساب أقاليم أخرى لأن الحقيقة هي ان السودان كله فقير وليست لديه موارد وإقليم دارفور أيضا من هذه الأقاليم الفقيرة بسبب شح المياه ولا يمكن أن تكون مطالبة الإقليم بتقاسم السلطة والثروة موضوعية إلا إذا كانت السلطة فيه عند غير أبنائه وكانت ثروته منهوبة من أجل توزيعها في أماكن أخرى وبالمنطق نفسه لا يستطيع المتمردون أن يطالبوا بثروة لم تنبع في إقليمهم لأن ذلك سيفقر اقاليم أخرى ولا يوجد دليل على أن حكومة الخرطوم تملك الموارد التي يطلبونها.

هذه الحقائق الأولية معلومة تماما للإدارة الأمريكية التي اججت الصراع في دارفور والتي تقف خلف حركات التمرد بدعمها ماليا ونظريا وقد ظهر هذا الأمر أخيرا عندما شجعت الإدارة الأمريكية المتمردين بعدم التوقيع على الاتفاق الذي أعده الاتحاد الأفريقي ولكن الإدارة الأمريكية على الرغم من ذكائها فهي لم تكن تتوقع أن يعلن السودان من جانب واحد أنه على استعداد لتوقيع الاتفاق وبالتالي أفشل من الناحية الدبلوماسية المشروع الأمريكي وذلك ما دفع الولايات المتحدة كي ترسل بسرعة البرق روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الأمريكية كي ينقذ ما يمكن انقاذه، وهو في هذه المرحلة سيركز على أن تقدم الحكومة السودانية تنازلات لتوقيع الاتفاق ولكن تنازلات عن ماذا؟

ما تريده الحكومة الأمريكية هو دولة مستقلة في دارفور ولكنها تحتفظ من الناحية النظرية بلحمتها مع الخرطوم وهو نفس المخطط الذي اتبعته في جنوب السودان وأرى أنها ستتبعه في أقاليم أخرى من السودان وما أراه هو أن الاستراتيجية الأمريكية تسعى في الوقت الحاضر إلى وضع الأساس لقيام دول مستقلة في داخل الكيان السوداني، هذه الدول لا تتمتع باستقلالها على النحو المعروف ولكنها تمارس حياتها وكأنها مستقلة فهي تنفرد بمواردها وحكوماتها وتشارك في السلطة المركزية بمنصب نائب رئيس وتأخذ من موارد لا تملكها في انتظار اللحظة الحاسمة التي يتفكك فيها السودان باسره.

ولا أعتقد أن الحكومة لا تدرك حتى هذه المرحلة اسرار هذا المخطط ولكن الحكومة اصبحت امام خيارين فإما ان تقبل ما يخطط لها وإما ان تدخل في مواجهة مع الغرب بأسره الذي يعادي العرب كما يعادي اي وجود عربي في السودان. واختارت الحكومة سياسة التنازلات ونذكر جميعا تلك العبارة الساخرة التي قالها مندوب الأمين العام للامم المتحدة في السودان يان برونك حين أكد على أن الحكومة السودانية سترضخ في نهاية الأمر لكل ما يطلب منها وما نشاهده الآن هو أن الحكومة ترضخ لكل ما يراد منها وهي تبرر ذلك بأنها تسعى إلى إيجاد حلول متفق عليها بين أبناء الوطن الواحد بل تفكر في نظام فقد كل اشكال المقاومة وبدأ التفكير في إنقاذ نفسه ولكن برؤية لن تحقق له شيئا في نهاية المطاف.

وأما الشعب فهو غائب بشكل كامل او مخدر بشعارات براقة لا اساس لها في عالم الواقع وهو يستفز بين الحين والآخر بعبارات التحدي التي تجد قبولا عند رجل الشارع العادي الذي لم يعد يدرك المصير الذي ينتظر البلاد من الأخطار التي تحيق بها.

* كاتب من السودان

هل الحداثة ملك الغرب؟

د. علي محمد فخرو

■ المشروع الإصلاحي العربي المطروح حالياً من قبل القوى الوطنية العربية، والمطروح كذلك بصور تجزيئية مشوّهة من قبل قوى الغرب الاستعمارية الصهيونية، لايستطيع الطيران إلاّ بأجنحة السياسة والاقتصاد والثقافة. عن الجناحين الأوليين كُتب الكثير، لكن الجناح الثالث سيحتاج إلى إهتمام أكبر مما ناله حتى الآن. والواقع أن منظمة اليونسكو قد تنبّهت منذ زمن طويل لأهمية عنصر الثقافة في مواضيع محورية مثل التنمية والديمقراطية. وقد إعتبرت الثقافة عاملاً من العوامل التي تُميل كفّةُ النجاح أو الفشل لأي مشروع تنموي.

ولما كانت التنمية الشاملة المستدامة هي في قلب الإصلاح العربي، كانت الثقافة في قلب معركة التنمية، فان الحداثة، التي في قلب الثقافة، تصبح موضوعاً هاماً في معركة الإصلاح التي يخوضها العرب حالياً. ولأنّ تعاريف الحداثة العديدة في الغرب قد انعكست بدورها على التعاريف العربية فقد أصبح موضوع الحداثة موضوع اختلاف وصراعات وتهم. فالحداثة اعتبرت مساوية لمشروع الاستنارة الأوروبي بقيمه وأهدافه، واعتبرت مساوية للعقلانية عند البعض، وربط وجودها باستخدام التكنولوجيا والعلوم، وشدّد البعض على عنصر الفردية، وآخرون على فكرة التقدم الخطّي الصاعد. وقد رأى البعض في الحداثة قطيعة مع التراث والماضي بينما ألحّ البعض على أهمية ارتباط المجتمع الحديث بالماضي والتراث. والمهم أن مكونات الحداثة كثيرة ومتنوعة وتكاد تشمل كل حقول النشاطات الإنسانية. وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز لنا أن نطرحها، كأحد مفاتيح الإصلاح، كوجهة نظر مترابطة متكاملة إما أن تؤخذ كلها أو ترفض كلُّها؟ أم أنّه من الجائز والممكن والمستحب أخذ بعض عناصرها وترك بعض عناصرها الأخرى كما اقترح بعض الكتاب العرب المستنيرين؟

ثم، هل حقاً أن الحداثة هي مساوية للتغريب وأنها كظاهرة يقرّر طبيعتها ومكوناتها وأهدافها الغرب لوحده؟ إذا فعلنا ذلك، ألا نهمل الأدوار التاريخية لثقافات الأمم غير الغربية، ومنها ثقافتنا العربية الإسلامية، ونهمل الواقع الحالي الذي يحتوي على ثقافات بالغة الغنى في مكونات يحتوي على ثقافات بالغة الغنى في مكونات حداثتها مثل الثقافة اليابانية أو الصينية أو الأمريكية الجنوبية؟

ثم، هل من الضروري إقحام أنفسنا في معارك وصراعات أحد مكونات الحداثة (عند البعض على الأقل) ونعني بها العلمانية؟ أليست العلمانية كمفهوم أوروبي مرتبطة بتاريخية وخصوصية المجتمعات الأوروبية وبالتالي بنجاحاتها وإخفاقاتها؟

تلك أسئلة ثلاث يمكن أن يضاف إليها الكثير. وليس هنا مجال الخوض في الجوانب الفكرية. لكننا ننتظر من مؤسسات الإعداد والتثقيف أن تساهم في عملية الإصلاح، وننتظر منها على الأخص المساهمة في الإعداد لعمليات التحديث التي يتطلبها الإصلاح، فما المفاهيم التي نريد من هذه المؤسسات أن تغرسها؟ ماالذي نطلبه من المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام المرئية والسمعية ومؤسسات الفنون والثقافة الأخرى؟ وما لم نستقر على حال فإننا سنضعف عامل الثقافة في التغلّب على عوائق الإصلاح الفردية والمجتمعية.

إن التباسات الحداثة وتطبيقاتها الخاطئة تبحث الآن في مجتمعات الغرب وما أطروحات مابعد الحداثة إلاّ ردّ فعل لتلك الالتباسات والمشاكل والمآسي التي صاحبت الحداثة الغربية في الماضي وستحمل مشاكلها إلى المستقبل.

ومن هنا الضرورة القصوى لتصور عربي للحداثة يستفيد من التجربة الغربية السابقة والحالية ويستفيد أيضاً من تجارب الآخرين الصاعدين وفي الوقت نفسه يصالحها مع ثقافة عربية أنجزت مراجعة تراثها مراجعة نقدية وتجاوزته إلى ربط محكم بحاجات الإنسان العربي الحالية والمستقبلية ضمن المشروع النهضوي العربي.

مثل كل الأمور الكبرى في حياة العرب من مثل الوحدة العربية أو الديمقراطية أو التجديد الحضاري أو الاستقلال عن التبعية الاستعمارية سيحتاج التحديث إلى كتلة تاريخية من مفكرين ومثقفين ومناضلين ومساندين وهو ما يجب العمل من أجله، فكما أن الإصلاح الشامل هو الحل فان العمل الشامل هو المطلوب.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364